كلمة السيد منير تابت، الأمين التنفيذي بالإنابة
بمناسبة
الأسبوع العربي للتنمية المستدامة 2018
القاهرة، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

معالي امين عام الجامعة العربية السفير احمد أبو الغيط المحترم
معالي الوزيرة هالة السعيد المحترمة
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،
الحضور الكريم،

بدايةً، اسمحوا لي أن أشكركم على دعوتكم لنا كلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإتاحةِ هذه الفرصة للتداولِ فيما نواجِهَهُ معاً من تحديات وما يمثُلُ أمامنا من فرصٍ على مسار التنمية المستدامة. وحضورنا اليوم إنما هو تأكيد على قناعتنا جميعاً بأهمية استدامة التنمية وهو محور مناقشاتِنا التي ستدور على مدى أسبوع كامل حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الداعمة لهذه الإستدامة.

إنّ التحديات الماثلة أمامنا تتعاظم؛ فهي متشعّبة، تتفاقم بفعل النزاعات وتستلزم مواجهةً بإجراءاتٍ عاجلة، منسّقة ومتكاملة.

إن تفاوت نسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والفئات، ونسب البطالة والتهميش الاجتماعي وازدياد عدد السكان والتغيّر المناخي تزيد الاستدامة تعقيداً نظراً لترابط هذه التحديات بعضها ببعض. وهذه التحديات بدورها تزداد تفاقماً وتعقيداً في الدول التي تعاني من أزمات وصراعات مسلحة أو من احتلال عسكري كما هو الحال، للأسف، لمجموعة لا يستهان بها من دول منطِقتنا. فبات من المؤكد استحالة معالجة أي من هذه التحديات بمعزل عن الآخر. فسياسة استدامة التنمية تحتاج الى حلول متكاملة وشاملة – وهذه هي احدى الرسائل الأساسية لاجندة ٢٠٣٠.

ومن التحديات الكثيرة التي نواجه:

- **النمو السكاني** الذي تشهده المنطقة العربية، وهو الأسرع وتيرة في العالم. فقد تضاعف عدد سكان هذه المنطقة أكثر من ثلاث مرات منذ عام 1970 حتى بات يفوق 400 مليون نسمة. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 520 مليون نسمة بحلول عام 2030، و680 مليون نسمة بحلول منتصف القرن. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في الجزائر والسودان والعراق واليمن، وأن يزداد التوسع الحضري في كلّ مكان؛

- **ونسبة غير المشمولين بالحماية الاجتماعية** من هؤلاء السكان تصل إلى 65 في المائة. وحيثما وُجدت الخدمات الاجتماعية، ولا سيما الرعاية الصحية والتعليم، تكون مستنزَفةً في كثير من الأحيان، ما يحدّ من فرص تكوين رأس المال البشري ويضيّق آفاق التنمية؛

- **والبطالة أو البطالة المقنعة** تطال شاباً أو شابةً من كل ثلاثة شباب في المنطقة؛ ونسبتها بين الشابات والفتيات، البالغة 40 في المائة، هي الأعلى في العالم؛

- **والهجرة**، التي هي من نتائج نقص فرص العمل، ليست ظاهرةً جديدة في المنطقة. وقد أدت الاضطرابات الاقتصادية والسياسية إلى ارتفاع سريع في معدلات الهجرة. فبحلول عام 2015، بلغ عدد المهاجرين 35 مليون فرداً مقابل 15 مليون مهاجر في التسعينات؛

- **والنزوح** هو مصيرُ مَن أبعدهم النزاع عن أوطانهم لينضموا إلى من هاجروا لأسباب اقتصادية. فثلاثون مليون شخص تقريباً **نازحون قسراً** في المنطقة، جلُّهم من النساء والفتيات، ويعتمد 60 مليون شخص على المساعدات الإنسانية؛

- **وويلات الحروب تودي بالأرواح وسُبُل كسب العيش ولكن ايَضاً بالمقدرات الاقتصادية**. فتقديرات الإسكوا تشير إلى أن النزاعات، من خلال آثارها المباشرة وغير المباشرة، ألحقت بالنشاط الاقتصادي خسائر تجاوزت نصف تريليون دولار، وأدت إلى عجزٍ ماليٍ قدره 250 مليار دولار.

الحضور الكريم،

لنتوقف قليلاً عند **الفقر**، وهو إحدى الآفات الكبرى. إن قياس معدلات الفقر بخط نقدي فقط قد يوحي بان للفقر انتشار محدود لكن المؤشرَ الأكثرَ دقةً يعطي صورةً أوضح عن الواقع، أي عن عدد الأشخاص الذين يعيشون ضمن مستوىً معيشيٍ منخفض وهذا يرشدنا إلى صيغةٍ للسياسة العامة تكون أكثر استجابةً للواقع. فبالشراكة مع جامعة الدول العربية وجامعة أكسفورد ويونيسيف، وضعت الإسكوا مؤشراً للفقر المتعدد الأبعاد. ويبيّن هذا المؤشر أنّ أربعة أشخاصٍ من كلّ عشرة في المنطقة العربية يعيشون حالة فقرً متعدد الأبعاد. وأنّ شخصاً من كل أربعة أشخاص مهددٌ بالفقر ان ساء الوضع الاقتصادي جراء ازمة عالمية أو أُخرى محلية. وتظهر الدراسات أن النمو الاقتصادي في العقدين الماضيين لم يَعُد بالفوائد المرجوة على المجتمعات في منطقتنا، كمّا أن مستويات عدم المساواة، إما بقيت على حالها وإمّا آلت إلى مزيد التفاقم. وفي عالم شديد الترابط، ليست أسباب الفقر وآثاره وليدة واقعٍ ضمن حدود البلد الواحد فحسب. فالتحديات العابرة للحدود تساهم هي أيضاً في تعميق ظاهرة الفقر، ومنها ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واختلال شروط التبادل التجاري، والهجرة، والنزاع. ولذلك، لا بد أن تأخذ السياسة العامة في عين الاعتبار الواقع الإقليمي والعالمي.

وتعمل الإسكوا على القيام بالتحاليل والدراسات وتسليط الضوءِ على البيانات والمعطيات التي تؤكد على أهمية اعتماد مؤشر الفقر المتعدد الابعاد في وضع سياسات الحد من الفقر التي تأخذ بعين الاعتبار ارتباط سياسة مكافحة الفقر بالسياسات التنموية الاخرى من جهة ومن ارتباط مجموع السياسات التنمية الوطنية بالواقع الإقليمي والعالمي من جهة اخرى. ففي هذا السياق، نحن سعيدون جداً بالشراكة القائمة بيننا وبين الجامعة العربية حيث تتضافر الجهود لإجراء التحليلات الوافية من أجل تزويد صانعي السياسات بالمشورة العملية المتخصصة والمبنيّة على الأدلة.

والبطالة، لا سيما بطالة الشباب، وهي أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة، تحل في أعلى سلم أولويات العمل على صعيد السياسات العامة. فالبطالة تبلغ أعلى معدلاتها في صفوف الشباب من ذوي التحصيل العلمي، ولاسيما الإناث. وعلى مدى العقود الثلاثة المقبلة، يُتوقّع أن يكون 60 مليون شاب في عداد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية. ونحن نعلم أن القطاع العام لم يعد قادراً على استيعاب مزيد من القوى العاملة منذ وقت طويل. وليس بوسع القطاع الخاص، بوتيرة نُمُوِهِ الحالية، أن يستقطب العدد الكبير من الشباب الداخلين إلى سوق العمل سنوياً. ولن يستطيع ذلك ان لم يعزز من امكانياته من الاستفادة من التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية فضلاً عن الاستمرار في النهج الحالي القائم على زيادة رأس المال. واخيراً لا يستطيع القطاع الخاص الغير النظامي، الذي يشكل بين 20 و80 في المائة من الاقتصادات في منطقتنا (حسب البلد)، لا يمكنه هو الاخر استيعاب الشباب في فرص عملٍ لائق.

وتعمل الإسكوا على إعداد دراسات قُطرية للدول الأعضاء في موضوع التشغيل، وتتعاون مع منظمة العمل الدولية لإعداد تقرير عن آفاق التشغيل في المنطقة، مع التركيز على إيجاد الحلول اللازمة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز دوره في التشغيل. وتأكيداً على الأهمية التي توليها الإسكوا لموضوع التشغيل، سنخصِّص له إحدى مطبوعاتنا الرئيسية التي ستصدر دورياً ضمن سلسلة آفاق التنمية في المنطقة العربية. وإنّ عملنا في مجال التشغيل هو التزام برؤية شاملة للتنمية المستدامة تربط الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهي الهدف 1 المعني بالفقر، و2 المعني بالجوع، و4 المعني بالتعليم، و5 المعني بالمرأة والمساواة بين الجنسين، و9 المعني بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، و10 المعني بالحد من أوجه عدم المساواة.

وبالعودة إلى **السياسة الاجتماعية**، تُظِهرُ حالةُ الأشخاصِ ذوي الإعاقة في منطقتنا، في آن معاً، تحدياتِ التهميش من جهة، وفرص مواجهة هذا التهميش من جهة أخرى. وحسب أكثر التقديرات تحفظاً، يعيش في منطقتنا 11 مليون شخص من ذوي الإعاقة. وهذا العددُ مرشحٌ للزيادة مع الشيخوخة، وكذلك في ظل الصراعات. ويشير مسحاً أجري مؤخراً عن اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان إلى أن واحداً من كل خمسة أشخاص هو من ذوي الإعاقة. وبوجه عام، يعاني ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم من نقص التعليم ومن قلة النشاط الاقتصادي، خاصةً النساء والفتيات منهم في المناطق الريفية.

وتقدم الإسكوا منظوراً تحليلياً متكاملاً يغطّي أبعاد الإعاقة من حيث نوع الجنس، إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجية والإحصائية والاقتصادية. وتوصلت الإسكوا، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، إلى تجميع أول دليل إقليمي لتحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالإعاقة في البلدان العربية.

وفي سابقةٍ هامة، توصلت الإسكوا إلى جمع المعنيين بالإحصاءات والمعنيين بصنع السياسات الذين غالباً ما كان كلٌّ منهم يعمل بمعزل عن الآخر. وفي الاجتماع العالمي بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة مؤخراً في استكهولم، أشاد التحالف الدولي لذوي الإعاقة بالاجتماع المشترك الذي نظمته الإسكوا بين الإحصائيين وواضعي السياسات، باعتباره من أفضل الممارسات الجديرة بالمتابعة في المنطقة.

وفيما يتعلق **بالبيئة**، تشكل ندرة المياه، وتردّي التربة، وتدهور الأراضي، والتلوث، وتغيُّر المناخ ضغوطاً متزايدة على الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً والنظم الإيكولوجية المُجهَدةِ. ومبادرةُ ريكارد، وهي مبادرة إقليمية مشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، تتوقّع ارتفاعاً في معدل درجات الحرارة يصل إلى 5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. ومع تزايد الحر وتضاؤل الأمطار والضغوط على موارد المياه والأراضي المجهَدة، ستكون التداعيات خطيرةً على الإنتاجية الزراعية، والعمل في الزراعة، وبيئة المدن، وصحة الإنسان فضلاً عن الامن الغذائي.

والتنسيق في شوؤن التكيّف مع تغير المناخ يمكن أن يساعد الدول العربية في مواجهة هذه التحديات. وبناء على ذلك، قامت الإسكوا والشركاء الإقليميون بتدريب المسؤولون عن دعم سياسات التكيّف مع تغير المناخ في الزراعة والنظم الإيكولوجية والمدن والصحة والتخطيط الاقتصادي، وذلك مع الاسترشاد بمبدأ الترابط بين أهداف التنمية المستدامة.

فيما نحن نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق يتغير فيه المناخ على وتيرة عالية، تستطيع منطقتنا أن تستفيد كثيرا من الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي ان هي اتجهت نحو سياسات تنموية متكاملة في هذا الخصوص. وتقدم الإسكوا التدريب والمساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في شبكات الإمداد بالمياه، باستخدام تكنولوجيات الطاقة المائية الصغيرة؛ ولتقييم وحساب جدوى ضخ المياه بالطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي والزراعي. وفي هذا السياق تتعاون الإسكوا مع جامعة الدول العربية على تعزيز قدرات المفاوضين العرب في المفاوضات بشأن تغير المناخ، وزيادة وصولهم إلى التكنولوجيا الملائمة والتمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ.

السيدات والسادة،

إذا كان الفقر والتشغيل والإعاقة وتغير المناخ تحديات كبيرة ومادة اساسية للسياسات العامة المنشودة لتحقيق التنمية المستدامة، فإن مسألة تمويل التنمية المستدامة هي التحدي الأكبر في هذا السياق. ويشكل كلّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية جزءاً من مجموعة الأدوات اللازمة لتمويل التنمية كما حدَّدتها خطة عمل أديس أبابا التي تشكل مفترقاً مهماً في التفكير في تمويل التنمية. أنّ تقديرات الإسكوا تشير إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قد تراجع منذ عام 2006 بنسبة 60 في المائة، وانه مقابل كل دولار يدخل إلى المنطقة، يخرج 1.8 دولار على شكل استثمارات عربية إلى خارج المنطقة. وتَستثمر صناديق الثروة السيادية العربية 3.5 تريليون دولار، معظمها خارج المنطقة العربية، كما توجد ودائع بقيمة 230 مليار دولار في مصارف أجنبية. وكل ذلك يحرم المنطقة العربية من فرص كبرى لتمويل مبادرات التنمية المستدامة.

وهناك الكثير الذي يمكن فعله لتستعيد المنطقة الموارد المالية منها توسيع رقعة إشراك القطاع الخاص وفقَ معاييرَ يحدّدها عقد اجتماعي أكثر توازنا لا يحكمه نهج "تعميم التكاليف وتخصيص المنافع". وكذلك توسيع القاعدة الضريبية عن طريق تشجيع القطاع الخاص وتطويره وإخضاعه لسياسات ضريبية عادلة وفعالة. وقد اقترحت الإسكوا مجموعة من التوصيات في هذا الصدد، بما في ذلك تخصيص جزء من القروض المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللمشاريع الصديقة للبيئة، والاستفادة من موارد الصناديق السيادية للاستثمار في مشاريع خارج قطاع البنية الأساسية.

إن وضعَ وتنفيذَ قواعداً ماليةً للنفقات والإيرادات العامة، تحدّد بوضوح الأهداف في الأجلين المتوسط والطويل هوركن أساسي من اركان الاستدامة المالية. ويطرح تقرير الإسكوا الصادر في عام 2017 تحت عنوان "إعادة التفكير في السياسات المالية للمنطقة العربية" إطاراً لتصحيح المسار في السياسات المالية الكلية، للتمكن من التصدي لتحديات تحمُّل الديون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و8 و10 و17. وقد وضعت الإسكوا في متناول الدول الأعضاء اطارَ تتبُّعٍ يتيح لها النمذجة الرياضية لتوجيه عملية صنع السياسات المالية والصناعية والتجارية والاجتماعية، على مسار تنفيذ خطة عام 2030.

الحضور الكريم،

في الختام، لا يسعني إلا أن أشدّد على الفرص التي يضعها في متناول المنطقة تحقيقُ المزيد من التكامل الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي هو محركٌ لتوليدِ الدخل، وتوسيعِ فرص التشغيل، وتشجيعِ الاستثمار. وقد أثبتت دراسات الإسكوا في الماضي أن تحسين النقل داخل المنطقة، وتيسير حركة العمّال، وتنفيذ الاتحاد الجمركي، كلّها تزيد من التبادل التجاري الذي بدوره يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة وفي تخفيض البطالة بنسبة 4 في المائة. ويؤكد تقرير التكامل العربي للإسكوا على هذه النقاط، ويوضح ايضا العلاقة بين تحرير الخدمات والتقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المعنية بالمساواة بين الجنسين والفقر والبيئة.

وعليه أن تكثيف الجهود نحو تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الاستثمار وحركة العمال، والمعايير والإجراءات، وتنسيق السياسات العامة، وغيرها من دعائم التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي تساهم دون شك في استدامة العملية التنموية. وفي هذا الصدد، بإمكان الدول الأعضاء الاستفادة من البحوث المتخصصة والدراسات المعيارية التي تجريها الإسكوا، ومن الخدمات الاستشارية والتقنية التي تقدمُّها بناءً على طلب الدول.

والتكامل هو أيضاً مصدرٌ لبناء المناعة: فالبلدان التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة الناس والسلع والخدمات والأفكار تكتسب مناعة تقلص من احتمال وقوعها في الازمات. وفي حال حدوث الكوارث، أكانت من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان، يكتسب الأمن بما فيه الامن الغذائي مناعة من قوة علاقات الجوار؛ وأخيراً، يتيح التكامل الإقليمي التخصصَ الاقتصادي وتحقيق وفورات الحجم. وذلك يعزز فرصَ بناءِ السلام في منطقتنا على أسس متينة وتحقيقِ الازدهار لمجتمعاتنا وغدٍ أفضل لجميع أبنائنا.

الحضور الكريم،

إنّ المشاكل المشترَكة والعابرة للحدود تتطلب حلولاً مشتركة وعابرة للحدود. وكما التحديات لا تعرف حدوداً، كذلك يجب أن تكون سياساتنا في التصدي لها.

وبقدر ما تكون مقاربة تعدديةِ الأطرافِ هي اليوم تحت المجهر أكثر من أي وقت مضى، فنحن اليوم أكثر حاجة للتحرك العاجل والجماعي من أي وقت مضى، مدركين صلات الترابط فيما بيننا والقوة التي نستمدّها من أواصر الوحدة.

والإسكوا، بما تمكله من قدرة على حشد الخبرات الواسعة في نهجٍ متعدد التخصصات لتصميم السياسات، ستواصل مناصرة الدول الأعضاء في تنفيذ نهج شمولي متكامل حقاً في التنمية المستدامة.

وشكراً.